RAPPORT D'OBSERVATION
Audience n°5 – AFFAIRE DE Ahmed Omari
CHAMBRE SPÉCIALISÉE EN JT DE TUNIS
31/10/2019

عدالة انتقالية: قضية عدد 3 – أحمد العمري

أحالت الهيئة ملف أحمد العمري أمام أنظار الدوائر المتخصصة بتاريخ 2018/5/28 وبتاريخ 2018/11/8 تم ملاحظة الجلسة الرابعة في الملف عدد 3 المعروف بملف أحداث 1991/5/8.

وقد تم إيداع الملف في 28 ماي 2018 لدى هيئة الحقيقة والكرامة.

قائمة المنسوب إليهم الانتهاك:
• الزين العابدين بن علي في حالة فرار • فريد بنمنى في حالة سراح (عون أمن جامعي) • عبد الله قلال في حالة سراح (وزير الداخلية) • عزالدين جنيح في حالة سراح (مدير أمن الدولة) • محمد القنزوعي في حالة سراح (مدير عام المصالح الخاصة)
القائمين بالحق الشخصي:
ورثة أحمد العمري
الوقائع:
حسب مرافعة الدفع وإستنطاق المحكمة، تتمثل الوقائع في كون الشهيد أحمد العمري بتاريخ 8 ماي 1991 قد وقع قنصه وقتله من قبل أعوان الأمن الجامعي أمام المدرسة العليا للمهندسين بالمنار بإعتبار توجهاته السياسية وإنتماءه للحراك الإسلامي وإنتماءه للإتحاد العام التونسي للطلبة.
التهم حسب النص القانوني و على معنى المجلة الجزائية:
القتل العمد **لم يقم القاضي بقراءة على نصوص الإحالة**

الأجواء العامة:

قاعة خالية بإستثناء حضور محامي ورثة الضحية ومحامي فريد بالمنى وبعض ممثلي المجتمع المدني الذين تعودوا الحضور لتوثيق الجلسة ووالدة الضحية والشاهدة.

تمشي الجلسة:

إنطلقت الجلسة على الساعة الـ10:08، بالمناداة على أطراف المنسوب إليهم الإنتهاك قدم الأستاذ التومي في حق فريد وقدم شهادة طبية وطلب التأخير لإحضار منوبه وطلب الأستاذ حوايجية في حق الأستاذ حوايجية في

Association sans but lucratif de droit belge

حق منوبه عبد الله القلال وطلب مزيد التأخير لإحضار دون تقديم سبب لعدم حضور منوبه. وتدخل الأستاذ العبيدي في حق ورثة أحمد العمري ولاحظ أن المنسوب إليهم الإنتهاك يتعمدون عدم الحضور وأنه على المحكمة إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإحضارهم كإصدار بطاقات القضائية.

ثم تم المناداة على **الشاهدة منية مزيد** وبعد أداء اليمين القانونية مكنها رئيس الجلسة من تقديم شهادتها.

فقدمت نفسها بأنها مهندسة متخرجة من المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس **(ENIT)** وأنها تعمل حاليا كمكونة بمركز تكوين وهي متزوجة وقاطنة ببارد و.

ثم أكدت للحضور أنها كانت حاضرة شخصيا على واقعة قنص أحمد عمري وأن تبك الواقعة قد أثرت فيها شديد التأثير.

وتحدثت عن يوم الواقعة ملاحظة أن الأجواء كانت عادية بالمدرسة الوطنية للمهندسين على خلاف كلية العلوم وكلية الحقوق. وذلك بإعتبار أن عدد الطلبة لا يتجاوز 600 طالب من جهة وأن شهر ماي يوافق نهاية السنة الدراسية وأن أغلب الطلبة إما بصدد إعداد محاضرات التخرج أو في فترة مراجعة.

وعن علاقتها بالضحية أفادت أنها تعرفه منذ المرحلة التحضيرية بنابل وأنه كان معروف بإخلاقه وبحسن سيرته وتميزه في الدراسة. أما عن نشاطه السياسي فلاحظت أنها تجهل إن كان عضو ناشك بالحركة الفكر الإسلامي أو إتحاد العام لطلبة تونس بإعتبار أن تلك الفترة عرفت عديد التحركات للطلبة وأن معظم الطلبة كانوا يشاركون في مختلف التظاهرات. أفادت أنها كانت تجهل أنه سيتم تنظيم إضراب عام بالمركب الجامعي بالمنار وأنها توجهت للمدرسة كعادتها رفقة سنية المالكي وأنها كانت مقيم بمبيت شوقي بالمنزه 7 وأنها عند توجهها للمركب لم تلحظ وجود أي تعزيزات أمنية أو عسكرية في حرم المركب. وانها لم تلحظ وجود تعزيزات أمنية بإستثناء 6 أو 7 أعوان الأمن الجامعي.

وبين الساعة 8 والنصف والتاسعة صباحا وعندما كانت الشاهدة رفقة أحمد العمري بمشرب الكلية سمعوا هتافا يقترب من باب المدرسة فتوجه أحمد ليلتحق بالمسيرة وكانت الشاهدة وراءه وبمجرد إقترابه من باب المدرسة عاد على أعقابه وإتجه نحوها ووقع على الأرض بتوجهها نحوه طلب منها حمله وبالكشف على ظهره لاحظت وجود ثقب ودم في جهة الكتف. فقامت بمعية مجموعة من الطلبة بنقله إلى اقرب قاعة.

ونظرا لحالة الإرتباك والهلع، فرت الشاهدة صحبة صديقتها للإختباء بإحدى القاعات وأنها تركت الضحية رفقة مجموعة الكلبة الذيم قرروا نقله لقاعة التمريض بالمدرسة.

وبعد مغادرتها للمدرسة بلغها أن أحد أعوان الأمن الجامعي المدعو فريد هو من أطلق النار على أحمد العمري.

ثم أفادت أنها قد إنقطعت عن الذهاب للمدرسة لمدة شهرا نظرا للصدمة التي عاشتها وعند عودتها بحثت عن المدعو فريد فلم تجده.

وفي الختام أفادت أنه قد تم طردها من المدرسة باعتبار غيابها لمدة شهر وقد وقع تمكينها من العودة لإتمام دراستها في 1995 للتخرج في 1997. وطلبت من رئيس الدائرة سماع شهادة مدير المدرسة الوطنية للمهندسين والكاتب العام في ذلك التاريخ. وأفادت أنها تقدمت بشكاية في حق أحمد العمري لدى هيئة الحقيقة والكرامة.

وبعد سماع الشهادة طلب محامي فريد تمكينه من طرح بعض الأسئلة للشاهدة:

1- هل قامت بإيداع شكاية في حقها أو في حق أحمد عمري؟

2- هل لاحظت غياب أمنيين جامعيين بالإضافة إلى فريد؟

3- هل لاحظت وجود تعزيزات أمنية أو سيارات أمنية داخل أو خارج خرم المدرسة أو المركب؟

أجابت عن السؤال الأول أنها قد تم سماعها من قبل هيئة الحقيقة والكرامة في خصوص الأحداث وعقب محامي ورثة الضحية أن هيئة الحقيقة والكرامة قد إعتمدت على شكاية ورثة الضحية.

أما في خصوص السؤال الثاني فأكدت أنها لم تسعى للبحث عن وجود بقية الأمنيين الجامعيين من عدمه بإعتبار أنها ارادت وسعت من التثبت من صحة ما راج حول وجود شبهة ضد فريد. وفي الختام أكدت أنها نظرا لتوجهها باكرا إلى المدرسة لا تتذكر أنها لاحظت أي تواجد أمني خارج المدرسة أو داخل المدرسة فهي تؤكد أنه لا يوجد أي تعزيز أمني.

وتوجه رئيس الجلسة بسؤال حول إمكانية إطلاق النار من إحدى قاعات التدريس فأجابت أنه توجد قاعة تدريس تشرف على مكان وقوع الحادثة وأنه بتاريخ الحادثة كانوا يوجد طلبة بالقاعة بصدد الدراسة وطلبت سماع شهادتهم إن تمكنوا من سماع إطلاق نار.

وعندها توجه القاضي لمحامي ورثة أحمد عمري عن بقية الشهود وخاصة حمدي زواري بإعتبار أنهم لم يتمكنوا من الإتصال به فأجاب أنه على إتصال بالشهود وأنه سيقوم بإعلامهم بالحضور بالجلسة المقبلة وان بعض الشهود موجودين بالخارج وسيتم التنسيق معهم.

وفوضت النيابة النظر وإنتهت المحكمة إلى تحديد قرارها وموعد الجلسة المقبل إثر الجلسة. (12:00)

<u>ملاحظات</u>

القضية قد طال نشرها وبإستثناء سماع شهادة عائلة الضحية أو زملاءه في الدراسة فإنه لم يتم سماع المنسوب إليهم الإنتهاك وأمام تدهور صحة البعض منهم، حسب شهادات محاميهم، فإنه يتجه نحو إيجاد حل لتتمكن المحكمة من سماع شهادتهم وتدوينها قصد الكشف عن الحقيقة وحفظ الذاكرة.